مقدمة في النحو
لأبـي حامد التلوانـي

تحقيق ودراسة

عبد الهادي بن مداوي بن أحمد آل مهدي

أستاذ النحو واللغة المساعد ـ قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم والآداب ـ جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الخامس (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة في النحو لأبي حامد التلواني
تحقيق ودراسة

عبد الهادي بن مداوي بن أحمد آل مهدي

قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية العلوم والآداب ـ جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : amalmahdi@nu.edu.sa

الملخص

هذا البحث تحقيق ودراسة لمخطوط يعود إلى القرن التاسع بعنوان: مقدمة في النحو لأبي حامد التلواني، وقد جعلت هذا البحث في فصلين، الأول: دراسة المخطوط ومؤلفه، الثاني: تحقيق المخطوط، ثم الخاتمة والمصادر والمراجع، ومن أهداف هذا البحث إبراز هذا المخطوط لطلاب العلم، والتعرف على صاحب المخطوط وآرائه النحوية.

الكلمات المفتاحية: مقدمة، النحو، أبو حامد، التلواني، تحقيق، دراسة .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Introduction to Grammar by Abu Hamid Al-Talwani investigation and study

Abdul Hadi bin Madawi bin Ahmed Al Mahdi
Department of Arabic Language and Literature, College of Science and Arts, Najran University, Kingdom of Saudi Arabia .
Email: amalmahdi@nu.edu.sa

Abstract

The present research aims at studying and editing a manuscript that dated back to the 9th century AH, title; Muqadimat fī an-Naḥū (an Introduction in Grammar) by Abī Ḥāmed al-Telūānī. I arranged this research into two sections. First, a study on the manuscript and its author, whereas the second section will include a edition on the manuscript's text, conclusion and the list of bibliography. The research aims to publish this work for those who are interested in the field and to recognize the author and his views on grammar .

Keywords: Muqadimat ,Abī Ḥāmed , al-Telūānī , edition, study.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم. أما بعد:

فلقد اهتم أبو حامد التلواني بعدة علوم كما ذكر صاحب الضياء اللامع، ومن أهم هذه العلوم النحو والتصريف، ومن فضل الله تعالى عليّ أن وقَعَت بين يدي هذه المخطوطة، وهي بعنوان: مقدمة في النحو لأبي حامد التلواني، ولم أجد لها نسخة ثانية-على حد اطلاعي، فهي نسخة واحدة فقط، ولم أعثر عليها كاملة فالواضح أن فيها نقصاً، حيث توقف المؤلف عند عطف البيان، ولم أجد ما بعده.

فعزمت – مستعيناً بالله تعالى- على تحقيق هذا المخطوط، وقد جعلته في فصلين، الأول: دراسة المخطوط ومؤلفه، والثاني: تحقيق المخطوط، ثم الخاتمة والمصادر والمراجع، وقد جاء المخطوط في تسع (٩) لوحات، وعدد الأسطر للصفحة الواحدة ثلاثة عشر (١٣) سطرًا، ومتوسط الكلمات للسطر الواحد ثمان (٨) كلمات، وهذا المخطوط بخط المؤلف كما هو منصوص عليه في الغلاف.

وهذا المخطوط كما ذكر مؤلفه تعدّ مقدمة في النحو، ذكر فيها أبواب النحو مع شرح موجز لكل باب وشيءٍ يسير من الأمثلة، دون أن يتطرق المؤلف للخلاف النحوي، أو التفصيل.

ومع هذا فالكتاب مناسب جدًا لمن أراد أن يعرف أبـــواب النحـــو دون تفصيل، كما أنه مناسب للمبتدئين في النحو، فيعرفون مـــن خلالـــه أصـــول النحو.

الفصل الأول: دراسة المخطوط ومؤلفه

نبذة عن المؤلف:

هو أبو حامد بن علي بن عمر بن حسن بن حسين العز ويسمى محمدًا بن النور التلواني الأصل القاهري الأقمري نسبة لجامع الأقمر الشافعي، ولد سنة أربع وثمان مئة بالقاهرة، ونشأ بها فحفظ القرآن عند الجمال البدراني وكذا حفظ غيره وعرض واشتغل يسيرًا على الشمس البوصيري في الفقه وغيره، وكذا أخذ في الفقه عن والده والونائي وغيرهما، والنحو عن السراج الدموشي أحد طلبة الملوي والحناوي والعز عبد السلام البغدادي، وسمع على الشرف بن الكويك صحيح مسلم وأربعي النووي وغيرهما وعلى الشهاب الواسطي وغيره، وأجازت له عائشة ابنة ابن عبد الهادي والجمال عبد الله الحنبلي وآخرون وحدث بِأخرَة بصحيح مسلم غير مرة وبرع في التعبير وقصد في ذلك وعمل فيه مقدمة أقرأها غير واحد، وكذا أقرأ في العربية وصنف فيها أيضًا مقدمة سماها كاشفة الكرب عن لفظ العرب وأقرأ غير ذلك ودرس بجامع المقسى وبالتنكزية نيابة عن ابن أخته البدر بن الونائي وعمل شيخ الرباط بالخانقاه البيبرسية وكان خيّرًا كثير التودد والانجماع والتقنع، مات في يوم السبت الثامن عشر شوال سنة ثمانين وثمان مئة ودفن عند أبيه بتربة العز بن جماعة رحمهم الله وإيانا[1].

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، د.ت) ١١/ ١٠٢.

أهمية المخطوط:

تكمن أهمية هذا المخطوط في نقاط عدة، من أبرزها:

١- إبراز هذا المخطوط لطلاب العلم، والتعرف على كاتبه.

٢- معرفة طريقة علمائنا القدامى في تأليف كتب النحو.

٣- إبراز آراء أبي حامد التلواني النحوية، وإن لم تظهر بشكل مباشر، ولكن يتضح أنه موافق للنحو البصري إلى حد كبير.

٤- معرفة النحاة القدماء الذين نقل عنهم أبو حامد التلواني.

المنهج المتبع في التحقيق:

سرتُ في تحقيق هذا المخطوط على المنهج الآتي:

١- اعتمدت على النسخة التي حصلت عليها، وهي نسخة وحيدة فريدة، محفوظة في مكتبة لايبزج في دولة ألمانيا، تحت رقم: Ms.orient.A343

٢- نسخت المخطوط من النسخة الوحيدة التي حصلت عليها.

٣- وضعت أرقام لوحات المخطوط بين معكوفين في النص المحقق.

٤- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وبيّنت أرقامها، وكتبتها بالرسم العثماني من خلال برنامج مصحف المدينة المنورة.

٥- وثّقت الشواهد الشعرية.

٦- عزوت ما نقله المصنف من أقوال العلماء إلى كتبهم.

٧- ذكرتُ رأيي في الحاشية عند بعض القضايا النحوية التي فيها خلاف.

طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية:

بدأ أبو حامد التلواني من أول أبواب النحو وهو أن الكلمة اسم وفعل وحرف، ثم ذكر علامات كلٍّ منها، بشكل سردي وموجز، ثم ذكر الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه، وهو بهذه الطريقة خالف ابن مالك وأكثر النحاة الذين يبدأون بالجملة الاسمية بعد الكلمة وأنواعها.

ثم تحدث عن الأفعال الخمسة وعلامة رفعها ونصبها وجزمها، ثم عن الفعل المعتل الآخر وأحكامه، ثم انتقل إلى الفاعل ثم المفعول، بعد ذلك ذكر علامات الإعراب الأصلية والفرعية بما فيها الممنوع من الصرف والأسماء الستة بشكل موجز مع التمثيل لكل نوع.

بعد ذلك تحدّث عن المعرب الظاهر والمقدر.

ثم انتقل إلى باب المبتدأ والخبر، -فبدأ بالجملة الفعلية وكل أحكامها ثم الجملة الاسمية- بما ذلك الأفعال والحروف الداخلة عليها.

ثم تطرق إلى المفاعيل، ثم الاستثناء فالحال فالتمييز، ثم النكرة والمعرفة، ثم الإضافة، ثم المصدر واسم الفاعل، وقد أغفل اسم المفعول.

بعد ذلك بدأ في التوابع، فبدأ بالنعت، ثم التوكيد، وكان هذا آخر باب في المخطوط، فالنسخة مبتورة؛ لأنه لم ينتهِ من التوابع، ثم إنه ذكر باب عطف البيان ولم يكمل.

وصفة نسخة المخطوط:

هذا المخطوط الذي بعنوان "مقدمة في النحو" لأبي حامد التلواني لـــه نسخة واحدة فقط خطية فريدة في مكتبة لايبزج في دولة ألمانيا، تحت رقم: Ms.orient.A343

عدد اللوحات: تسع (٩).

عدد الأسطر: ثلاثة عشر (١٣) سطرًا.

عدد كلمات السطر: ثمان (٨) كلمات.

وهذه النسخة بخط المؤلف كما هو منصوص عليه في الغلاف.

النسخة تبدأ من العنوان واسم المؤلف ثم أنواع الكلمة، وتنتهي إلـــى باب عطف البيان، فآخر باب موجود هو باب التوكيد، ثم ذكر بـــاب عطـــف البيان وانتهى المخطوط عنده.

فيتضح أن النسخة مبتورة من الأخير.

وفي الختام أحمد الله وأشكره أن وفقني على تحقيـــق ودراســـة هـــذا المخطوط وأعانني على إتمامه، فله الحمد والمنة أولًا وأخيرًا.

نماذج من المخطوط

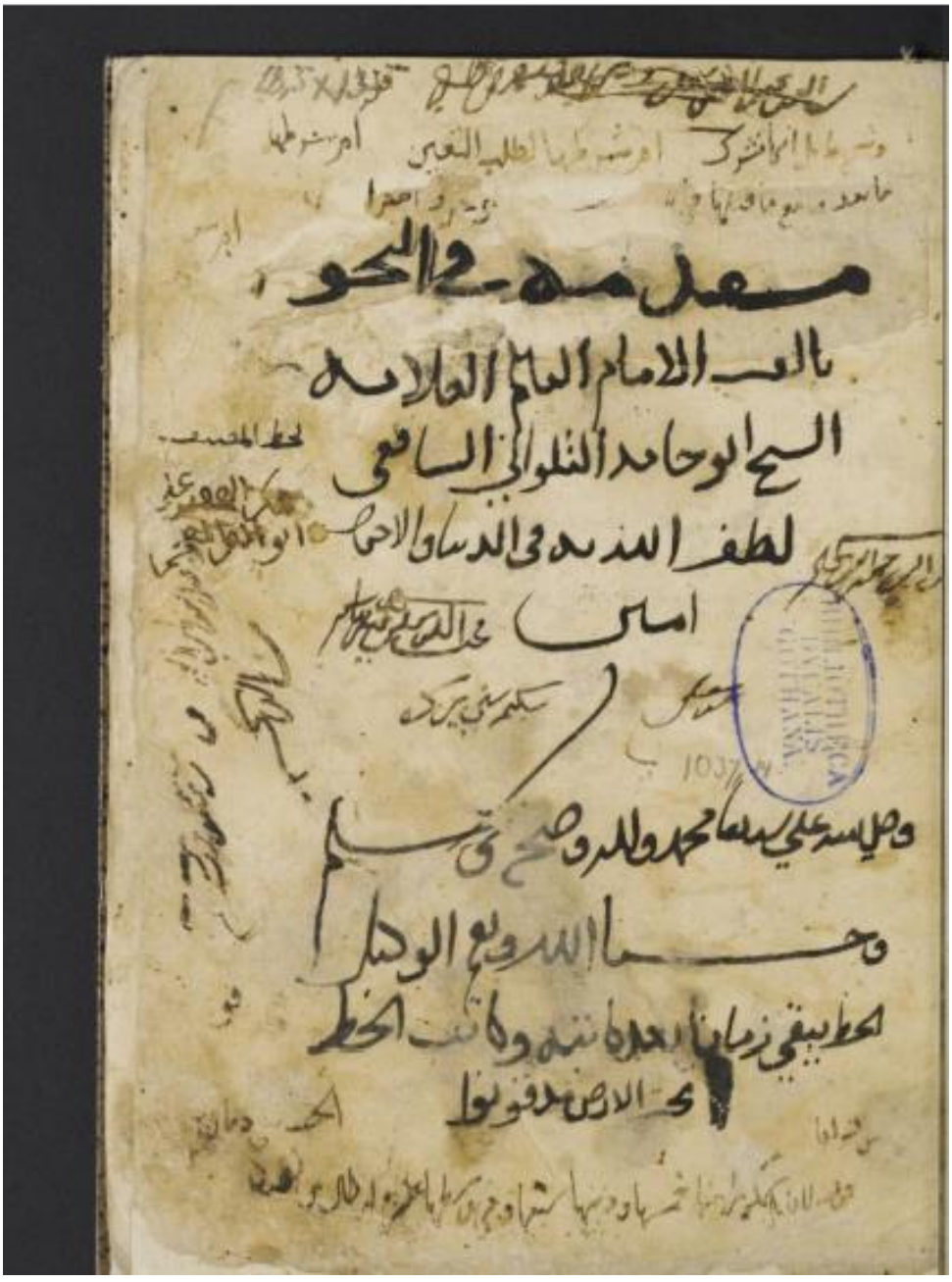

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

صفحة الغلاف

آخر صفحة من المخطوط

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

الفصل الثاني: تحقيق المخطوط

مُقدّمَةٌ في النَّحْو

تَأليفُ الإمَامِ العَالِمِ العَلَّامَةِ الشَّيخِ أَبُو حَامِدِ التلواني الشَّافِعي

لَطَفَ اللهُ بِهِ في الدُّنيَا والآخِرةِ

آمِين

بِسْمِ اللّــهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

اللّهُمَّ صَلِّ عَلَى سيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ وَصَحبِه وسلِّم

الكلمةُ اسمٌ أو فِعلٌ أو حرفٌ، فَالاسمُ من عَلَامَاتِهِ أَن يَكونَ مَرْعِيّــاً (١) أو مُنَوَّناً، نَحو: زَيدٌ، فَالتنوينُ لَحِقَ آخِرَ زَيدٍ مِن غَيرِ خَطٍّ، وَمِــنْ عَلَامَتِــهِ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللّامِ، نَحْو قَوْلِكَ: الرَّجُلُ، ومِن عَلامَتِــهِ أَن يَكــونَ مَجْــرُورّاً بِالبَاءِ، نَحو: بِزيدٍ، أَو: تَاءِ القَسَمِ، نَحو: تَاللهِ، أو: وَاوِ القَسَمِ، نَحــو: واللهِ، أو: اللّامِ، نحو: لزيْدٍ، أو: كَافِ التَّشْبِيه نَحْو زَيْدٌ كَعَمْرٍ(٢)، وكَذَا البَوَاقِي مِــنْ حُرُوفِ الجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ، وَعَنْ، وفِي، وكَيْ(٣)، وَمُذْ، ورُبَّ، وَإِلَــى، وَمَتَــى،

(١) لا أدري ماذا قصد بـــ(مرعيًا)، ولم أجد أحدًا من النحاة ذكرهــا فــي علامــات الاســم، والواضح من السياق أن (مرعيًا) عنده ترادف التنوين.

(٢) يقصد(كعمرو).

(٣) لها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون حرف جر، بمعنى لام التعليل، وذهب الكوفيون إلــى أن كي لا تكون جارة، الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، بمعنى (أن)، الثالث: أن تكــون بمعنــى كيف، نقل بعضهم في كي ثلاثة مذاهب: أحدها أنها حرف جر دائماً. قــال: وهــو مــذهب الأخفش، وثانيها: أنها ناصبة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين، وثالثها: أن تكون حــرف جر تارة، وناصبة للفعل تارة. وهو الصحيح. الجنى الداني في حروف المعاني، المــرادي، أبو محمد بدر الدين حسن (بيروت، لبنان، دار الكتب العلميــة، ط١، ١٤١٣ه)، ص٢٦١-٢٦٥.

وَمُنْذُ، وَعَلَى، وَعَدَى[١]، وَخَلَى، وَحَاشى، وَحَتَّى، وَلَعَلَّ[٢]، نَحْوُ: مِنْ زَيْدٍ، وَعَنْ عَمْرٍ، وَفِي بَيْتٍ، وَالْفِعْلُ إِمَّا مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ، أَوْ أَمْرٌ، فَالْمَاضِي مَا اقْتَرَنَ بِالزَّمَانِ الْمَاضِي، نَحْو: ضَرَبَ، وَقَالَ، وَبَاعَ، وَمِنْ عَلَامَاتِهِ أَنْ يَقْبَلَ تَاءَ المتَكَلِّمِ، نَحْو: ضَرَبْتُ، وَقُلْتُ، أَوْ تَاءَ

[١/ب]

المخَاطَبِ نَحْو قَلتَ، أَوْ تَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْو: قَلتِ، أَوْ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ، نَحْو: قَالَتْ، وَحُكْمهُ الْبِنَاءُ عَلَى الفَتْحِ كَمَا مَثَّلْنَاهُ، فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ[٣]، نَحْو: ضَرَبْتُ، أَوْ وَاوُ جَمْعٍ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، نَحْو: ضَرَبُوا.

وَالْمُضَارِعُ: مَا كَانَ أَوَّلَهُ حَرْفٌ مِنْ (أنيت)[٤] وَهِيَ: الهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ، نَحْو: أَعُوذُ وَأَقُولُ، أَوْ النُّون، نَحْو: نَقُولُ، أَو اليَاءُ، نَحْو: يَقُولُ، أو: التَّاءُ، نَحْو: تَقُولُ، وَحُكْمُهُ الرَّفْع كَمَا مَثَّلْنَاهُ، إِلَّا إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ،

---

(١) إذا كان المقصود أداة الاستثناء فتُكتب (عدا) بألف ممدودة، ومكتوبة في المخطوط بالمقصورة.

(٢) حرف، له قسمان: الأول: أن يكون من أخوات إن، فينصب الاسم، ويرفع الخبر، الثاني: أن تكون حرف جر، في لغة عقيل. يقولون: لعل زيد قائم. الجنى الداني، المرادي، ص٥٧٩، ٥٨٢.
وهذا هو الصواب.

(٣) ضمائر الرفع المتصلة هي للمتكلم التاء نحو قمت، والتثنية والجمع جميعًا قمنا، وللمخاطب قمت وقمتما وقمتم، وللمخاطبة قمت وقمتما وقمتن، والضمير للغائب في قام وقاما وقاموا وللغائبة في قامت وقامتا وقمن. كتاب اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان، (الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م) ص١٠١.

(٤) وتُسمى أحرف المضارعة.

وَنَوَاصِبُهَ أَرْبَعَةٌ: أَنْ ولَنْ وإِذاً[١] وكَيْ، فَتَقُولُ: أَنْ تَقُولَ، ولَنْ تَقُولَ، وإِذاً تَقُولَ، وكَيْ تَقُولَ، وَالْجَازِمُ لَهُ أَرْبَعَةٌ: لَمْ ولَمَّا ولَامُ الْأَمْرِ ولَامُ النَّهْيِ، مِثَالُ جَزْمِهِ بِلَم: لَمْ يَقُمْ، ومِثَالُ جَزْمِهِ بِلَمَّا: لَمَّا يَقُمْ، ومِثَالُ جَزْمِهِ بِلامِ الأَمْرِ: لِيقُمْ، ومِثَالُ جَزْمِهِ بِلَامِ النَّهْيِ[٢]: لَا تَقُمْ، فَإِنِ اتَّصَلَ بِالْمُضَارِعِ أَلفُ اثْنَيْنِ أَوْ وَاوُ جَمْعٍ أَوْ يَاءُ مُخَاطَبَةٍ

[٢/أ]

فَتَكُونُ النُّونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ نِيَابَةً عَنْ الضَّمَّةِ، مِثَالُ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَلفُ اثْنَيْنِ: يَقُولَانِ، ومِثَالُ مَا اتَّصَلَ بِهِ وَاو الجَمَاعَةِ: يَقُولُونَ، ومِثَالُ مَا اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ: تَقُولِينَ، فَالنُّونُ عَلَامَةٌ للرَّفْعِ فِي الْمُثُلِ الْمَذْكُورَةِ نِيَابَةً عَنْ الضَّمَّةِ، فَإِن كَانَ الْمُضَارِعُ مُعْتَلَّ الْآخرِ بِالأَلفِ أَو الوَاوِ أَو الْيَاءِ نَحْو: يَخْشَى ويَغْزُوا[٣] ويَرْمِي؛ فَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مَقْدِرَةٌ عَلَى الأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: حُرُوفُ الْعِلَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا: لَنْ يَغْزُوَ، ولَنْ يَرْمِيَ، فَيظْهَر نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ كَمَا مَثَّلْنَاهُ، وَإِنَّ كَانَ مُعْتَلًّا بِالأَلفِ فَيُقَدّر نَصْبُهُ عَلَى الأَلفِ، فَنَقُول: لَنْ يَخْشَى، فَعَلَامَةُ نَصبه فُتْحَة مُقدَّرَة عَلَى الأَلفِ، وَإِنْ كَانَ مَجْزُومًا فَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ، فَتَقُول: لَم يَخْشَ ولَمْ يَغْزُ ولَمْ يَرمِ، فَقَدْ حُذِفَت الأَلفُ مِنْ: يَخْشَى، والوَاوُ مِنْ: يَغْزُو، وَالْيَاءُ مِنْ: يَرْمِي، لِدُخُولِ الْجَازِمِ.

---

(١) تُكتب كما كتبها المؤلف، ويجوز أن تُكتب هكذا (إذن)، كما في بعض كتب النحو.

(٢) يقصد بلام النهي (لا) الناهية، كما هو واضح في مثاله، ولم أجد أحدًا من النحاة قال بلام النهي غيره، فكل مَنْ وقفتُ عليهم يقولون في الجازم: (لا) الناهية.

(٣) الصواب يغزو بدون الألف الفارقة؛ والمؤلف أثبتها؛ لأن هذه الألف لا تُكتب بعد الواو الأصلية، بل تُكتب بعد ضمير الرفع.

وَالْأَمْرُ: مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ، نَحْو: قُمْ، وَأَكْرِمْ، وَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ، وَأَمَّا الحَرفُ فَلَيْسَ لَهُ عَلَامَةٌ، نَحْو: هَلْ وَبَلْ وَفِي ولَمْ وَعَنْ وَكَيْ، وَحُكْمهُ البِنَاءُ عَلَى

[٢/ب]

مَا هوَ بِهِ.

بَابُ الْفَاعِلِ:

والفَاعِلُ مَا وَقَعَ مِنْهُ الفِعْلُ، نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ نَحْو: مَاتَ زَيْدٌ[(١)]، وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ بِعَامِلِه السَّابِقِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، فَزَيدٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَرَافِعُه الْفِعْلُ السَّابِقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ ضَرَبَ.

---

(١) جعل ابن السراج هذا النوع من الأفعال غير حقيقي، وجعله من الأفعال المستعارة، حيث قال:" أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائط، ومرض بكر". الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد، (بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت) ١/ ٧٤، وقال السيرافي في مثل هذه الأمثلة:" واعلم أن قولنا: فاعل وفعل ليس المقصد فيه إلى أن يكون الفاعل مخترعاً للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقّبناه فعلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة، متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعاً له أو غير مخترع رفعناه به وسمّيناه فاعلاً من طريق النحو، لا على حقيقة الفعل". شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م) ١/ ٢٦١، أما ابن الحاجب فإنه لا يرى فاعل في الحقيقة والمجاز، بل هو فاعل واحد. أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل، د.ط، ١٤٠٩ه) ٢/ ٨٨٦، ٨٨٧.

ـ والذي يظهر لي أن ابن الحاجب جانبه الصواب، فالفاعل في النحو قد يكون حقيقة أو مجاز، وليس ما يُطلق عليه فاعل في النحو بمعنى أنه مَنْ قام بالفعل، وقد ذكر هذا ابن السراج والسيرافي وغيرهم.

بَابُ النَّائِبِ عَن الفَاعِلِ(١):

وَهُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُه، وَأُقِيم الْمَفْعُول بِهِ مَقَامُه، نَحْو: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَضُرِبَ عَمْرٌ.

بَاب المَفْعُولِ بِهِ: وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، فعَمْراً مَفْعُولٌ بِهِ لِوُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ، وَحكْمُهُ النَّصْبُ.

بَابٌ: أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفعٌ وَنَصبٌ وَجَرٌّ وَجَزمٌ، فَالرَّفْعُ بِضَمّةٍ، وَالنَّصْبُ بِفَتْحَةٍ، وَالجَرّ بِكَسْرةٍ، وَالجَزْم بِسُكُونٍ، وَالجَرّ خَاصٌّ بِالِاسْم، وَالجزْم خَاصٌّ بِالْفِعْلِ المضارِعِ، فَالجَرّ لَا يَدْخُلُ الفِعْلَ، وَالجزْم لَا يَدْخُلُ الِاسْم(٢).

بَابٌ: المُثَنَّى مَا وُضِعَ لِاثْنَيْن وَأَغْنَى عَن المُتَعَاطِفَيْن، نَحْو: الزيدان، يُرْفَع بِالأَلِف نِيَابَةً عَن الضَّمَّة، مِثَالُهُ: جَاء الزَيْدان، فالزيدان مَرْفُوعٌ

[٣/أ]

وَعَلَامَةُ رَفْعِه الأَلفُ نِيَابَةً عَن الضَّمَّة، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَن الْفَتْحَةِ والكَسرةِ، نَحْو: رَأَيْتُ الزَّيْدَين، فالزيدين مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِه اليَاء نِيَابَةً عَن الفَتْحَة، وَمِثَالُ جَرِّه بِاليَاءِ نِيَابَةً عَن الكِسْرَةِ: مَرَرْتُ بالزيْدَين، فبِزَيدَين مَجْرُورٌ وَعَلَامَةُ جَرِّه اليَاء نِيَابَةً عَن الكسْرَةِ.

---

(١) ويُسمى هذا الباب أيضًا (ما لم يُسم فاعله)، وحُكم نائب الفاعل الرفع؛ لأنه ناب عن الفاعل.

(٢) هذه علامات الإعراب الأصلية.

بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ: هُوَ مَا سَلِمَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ: زَيْدُون، فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالوَاوِ نِيَابَةً عَن الضَّمَّة، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بَالِيَاءِ نِيَابَةً عَن الفَتْحَةِ، والكسْرَةِ.

مِثَالُ رَفْعِهِ بِالْوَاو: جَاء الزَيْدُون، فالزيدون مَرْفُوعٌ وَعَلَامَة رَفْعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةً عَن الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَمِثَالُ نَصْبُه بِاليَاءِ: رَأَيْتُ الزيْدينِ، فالزّيْدين مَفْعُولٌ

[٣/ب]

وَعَلَامَةُ نَصْبِه اليَاء نِيَابَةً عَن الفَتْحَةِ، وَمِثَال جَرُّه بِالْيَاء مَرَرْتُ بالزَّيدِين، فالزَّيدينَ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرّهِ اليَاء نِيَابَةً عَن الكسْرَةِ.

بَابُ جَمْعِ المُؤنّث السَّالِمِ، وَهُوَ مَا تَنُوبُ فِيهِ الكَسْرَةُ عَن الفَتْحَةِ[١]، نَحْو: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ، وَرَأَيْتُ المُسْلِمَاتِ، وَرَفْعُه بِالضَّمَّةِ عَلَى الأَصْلِ، وَجَرُّهُ بِالْكسْرَة عَلَى الْأَصْلِ، نَحْو: جَاء المُسْلِمَاتُ، وَمَرَرْت بِالْمُسْلِمَاتِ.

بَابٌ: مَا تَنُوبُ فِيهِ الفَتْحَة عَن الكسْرَةِ[٢]، وَهُو مَا لا يَنْصَرِفُ، وَمَا لا يَنْصَرِف لَا يَدْخُلُهُ كَسْرٌ وَلَا تَنْوِينٌ، بَل تَنُوبُ فِيهِ الفَتْحَةُ عَن الكسْرَةِ، نَحْو: مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ، فَإِبْرَاهِيم مَجْرُورٌ، وَعَلَامَة جَرّهِ الفَتْحَة نِيَابَةً عَن الكسْرَةِ، وَكَذَا مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرّهِ الفَتْحَة نِيَابَةً عَن الكسْرَةِ، وَمُنِعا مِن الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالعُجْمَة[٣].

---

(١) يقصد أنه يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

(٢) يقصد في حال الجر، فإن الاسم الممنوع من الصرف يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٣) الممنوع من الصرف ينقسم إلى قسمين: الأول ممنوع من الصرف لعلة واحدة، والثاني: ممنوع من الصرف لعلتين.

[٤/أ]

بابٌ: الأَسْمَاءُ السِّتَّةِ، تُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِـالألِفِ، وَتُجَـرُّ بِاليَـاءِ، وَهُي: أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهُنٌ وَفَمٌ وذُوا[١] بِمَعْنَى صَاحِب، نَحْـو: جَـاءَ أَبُـوك، فأَبُوك فَاعِلٌ، وَالفَاعِل مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَة رَفْعِه بِالْوَاو نِيَابَةً عَن الضَّمَّة، وَمِثَالُ نَصْبِه بِالأَلِف: رَأَيْتُ أَبَاك، فأباك مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الأَلِـف نِيَابَةً عَن الفَتْحَة، وَمِثَالُ جَرّهِ بِاليَاء: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ، فبأبيك جَـارٌّ وَمَجْـرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرّهِ اليَاءُ نِيَابَةً عَن الكسْرَةِ، وَكَذَا البَوَاقِي، نَحْو: جَاء أَخُوك، وَرَأَيْتُ أَخَاك، وَمَرَرْتُ بِأَخِيك، وَنَحْو: ذُوا مَالٍ، وَرَأَيْتُ ذَا مَالٍ، وَمَرَرْتُ بِذِي مَالٍ[٢].

بَابٌ: المـُعْرَبُ لَفْظاً: هُوَ الَّذِي لَمْ يُقَدّرْ إعْرَابُه، نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ، فَزَيْـدٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِضَمّ آخِرِه، وَرَأَيْتُ زَيْداً، فزيداً مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَة نَصْبِه فَـتْح آخِرِه، وَمَرَرْت بِزَيْدٍ،

---

(١) كما ذكرت سابقًا أن الألف الفارقة لا تُكتب بعد الواو الأصلية، ويبدو أن المؤلف يجيز هذا.

(٢) وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشـأت عن إشباع الحركات.

ـ ويحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررت بِأَبِك -من غيـر واو ولا ألف ولا ياء- كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة، ويحكى أيضًا عـن بعـض العرب أنهم يقولون: هذا أَبَاك، ورأيت أَبَاكَ، ومررت بأَبَاكَ -بالألف في حالة الرفع والنصب والجر- فيجعلونه اسمًا مقصورًا. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحـويين: البصـريين والكوفيين، الأنباري، عبد الرحمن بـن محمـد ، (المكتبـة العصـرية ، ط١، ١٤٢٤هـ) ١/ ١٧، ١٨. وفي إعراب الأسماء الستة خلاف بين النحاة، للمزيد الاطلاع على المرجـع السابق.

[٤/ب]

فَزيدٌ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرّهِ كَسْرُ آخِرِه، فَهُوَ مُعرَبٌ بِحرَكَاتٍ ظَاهِرةٍ.

بَابُ المُعْرَب تَقْدِيراً: هُوَ مَا قُدِّرَ إعْرَابُه، وَهُوَ إمَّا مُتَعَذّرٌ أَو مُسْتَثْقَلٌ، فالمتعذر هُوَ اسْمٌ مُعْرَبٌ آخِره أَلفٌ لَازِمَةٌ، يُقَدَّر رَفْعُه ونَصْبُه وجَرُّه عَلَى الأَلفِ، نَحْو: جَاءَ مُوسَى، فموسى فَاعِلٌ، وَالفَاعِل مَرْفُوعٌ وَعَلَامَة رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مَقْدّرَةٌ عَلَى الأَلفِ، منعَ مِن ظُهُورِهَا التعذّر، وَمِثَالُ المَنْصُوب: رَأَيْتُ مُوسَى، فموسى مَنْصُوبٌ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَعَلَامَةُ نَصبِهِ فَتْحةٌ مُقدّرَةٌ عَلَى الأَلفِ، مَنعَ مِن ظُهُورِهَا التَّعذّرُ، وَمِثَالُ جَرِّهِ: مَرَرْتُ بِمُوسَى، فموسى مَجْرُورٌ وَعَلَامَةُ جَرّه فَتْحةٌ[1] مُقَدَّرَةٌ مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا التَّعَذُّر.

الثَّانِي: المسْتَثْقَلُ: وهو كلُّ اسمٍ مُعربٍ آخرهُ ياءٌ لازمةٌ خفيفةٌ قبْلَها كسرة نحو: الداعِي، والقاضي، يُقَدّر رَفْعُهُ وَجَرُّهُ، وَيَظْهَرُ نَصْبُه، مِثَالُ المَرْفُوعِ مِنهُ: جَاءَ الدَّاعِي، فالداعي مَرْفُوعٌ وَعَلَامَة رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدّرَةٌ عَلَى اليَاءِ، مَنعَ مِن ظُهُورِهَا الِاسْتِثْقَال، وَمِثَال الْمَجْرُور: مَرَرْت بالداعي،

[٥/أ]

فالداعي مَجْرُورٌ وَعَلَامَةُ جَرّه كَسرَة مقدّرَةٌ عَلَى اليَاءِ، مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا الِاسْتِثْقَال، وَمِثَال نَصبه: رَأَيْتُ القَاضِيَ، فَالقَاضِيَ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَة التِي عَلَى اليَاءِ، فَنَصبُه بِالفَتْحَة عَلَى الأَصْلِ.

(١) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

بَابُ الْمُبْتَدَأ وَالخَبَر، وَالمبتدأ كُلّ اسْمٍ ابْتَدَأْتَ بِهِ، وَأخبرْتَ عَنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَزيدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمٌ: خَبَرُه، وَالخَبَر هُوَ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفَائِدَة، وَحُكْم الْمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ الرَّفْع، كَمَا مثّلناهُ(١).

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتها:

أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا بَرِح وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكّ وَمَا دَامَ، فَهَؤُلَاء يَرْفَعْنَ الِاسْمَ وينصِبنَ الْخَبَر، نَحْو: كَانَ زَيْدٌ قائماً، وَأَمْسَى زَيْدٌ فقيراً، وَمَا زَالَ عَمْرٌ غنياً، ولَا تَزَل ذَاكِرَ المَوْت(٢) وَنَحْوُ: مَا دُمْتُ حَيًّا.

بَاب مَا يَنْصِبُ الِاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَر، وَهِيَ إنَّ وأنَّ وكأنَّ

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ١/ ٣٨.
ـــ والذي يظهر لي أن الصواب هو أن المبتدأ رُفع بالابتداء، والخبر رُفع بالمبتدأ؛ لأن الابتداء ضعيف فلا يرفع المبتدأ والخبر معًا.

(٢) هذا شطر من بيت مذكور في بعض كتب النحو من دون نسبة، والبيت هو:
صاح شمر، ولا تزال... ذاكر الموت؛ فنسيانه ضلال مبين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٢٣ه)، ١/ ٢٣٥.

[٥/ب]

ولكنَّ وليتَ ولعلَّ[١]، نَحْو: إنَّ زيداً فَاضِلٌ، ونَحْو: قَوْلـه تَعَالَى: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنْ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، ونَحْو: كَأنَّ زَيْداً عَالِمٌ، ولكنَّ عَمْراً فَاضِلٌ، ونَحْو: ليتَ الشَّبَابَ يَعُودُ[٢] ونَحْو: لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحدِثُ بَعدَ ذَٰلِكَ أَمراً[٣].

---

(١) ذكر ابن مالك أن الفراء روى الجر بـــ(لعل) وأنشد: عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ)٢/ ٤٧، ٣/ ١٨٦.

- وفي الحقيقة لم أجد هذا القول في كتاب معاني القرآن للفراء، بل وجدت البيت: عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ، وقد أثبت نصب (صروف). معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د. ت) ٣/ ٩، ٢٣٥.
- وقال أبو حيان:" وزعم أبو زيد أن من العرب من يجر بـ (لعل) ، وهي لغة عقيل، ويبنونها على الكسر ليكون بناؤها على لفظ عملها، وقال أبو الحسن: ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجر بها. وظاهر كلام أبي زيد أنها لغة، فهي على هذا حرف جر زائد، كالباء في: بحسبك زيد". التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف، (دمشق، دار القلم، ١-٥، والباقي دار كنوز اشبيليا، ط١، د.ت) ٥/ ١٨١، ١٨٢.
- والذي يظهر لي أن (لعل) حرف ناصب للمبتدأ ورافع للخبر، والأدلة على هذا من القرآن الكريم ومن كلام العرب كثيرة، وإن كانت هناك بعض اللهجات التي تجر الاسم بعده فليس معنى هذا أنها جارة دائمًا، كما أن (لعل) و(عل) لا تُعد من حروف الجر، فهذا دليل على أن الأصل فيها نصب الاسم بعدها.

(٢) هذا جزء من بيت هو: أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ ، وقد ذكره السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن، (مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت) ١/ ٤٨٧.

(٣) سورة الطلاق: ١.

بَابُ لَا التِي لِنَفْيِ الجِنْسِ: تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ(١)، نَحْو: لَا رجلَ فِي الدَّارِ، فَرَجُلٌ اسْمُهَا، مَنْصُوبٌ، وَفِي الدَّارِ: خَبَرُهَا، وَهُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

بَابُ أَفْعَالِ القُلُوبِ، وَهِي ظَنَّ وَحَسِبَ وَخَالَ وَرَأَى وَعَلِمَ وَجَعَلَ وَحَجا وعَدَّ وَهَبْ وَزَعَم وَوَجَد وَأَلفَى وَتَعَلم وَدَرَى، فَهَؤُلَاء الأَفْعَال ينَصِبْن مَفْعُولَيْن(٢)، نَحْو: ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً، وَحسِبَتُ زَيْداً فَاضِلاً، وَخِلْتُ زَيْداً عارفاً، ورأيتُ زَيْداً تقيّاً، وتعلم شِفَاء النَّفْسِ قَهْرَ عَدوِّهَا(٣).

---

(١) هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في الاسم الذي بعد (لا) النافية للجنس هل هو معرب أم مبني؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، عبد الله بن الحسين، (دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ) ص٣٦٢.

- وذكر المرادي أنها لا تعمل إلا في نكرة، فإن كان مفرداً بني معها على الفتح، تشبيهًا بـ خمسة عشر، نحو " لا ريب فيه ". وذهب الزجاج والسيرافي، إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً، وهو ضعيف. وإن كان مضافاً، أو شبيهاً به، نصب، ولم يبن، لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين. نحو: لا طالب علم محروم، ولا خيراً من زيد حاضر. الجنى الداني، المرادي، ١/ ٢٩٠، ٢٩١.
- وذكر ابن هشام شروط إعمال (لا) النافية للجنس وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصًا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة، نحو: "لا غلام سفر حاضر". أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٢/ ٥.

(٢) أصلهما مبتدأ وخبر.

(٣) هذا بيت نحوي قائله زياد بن سيار الجاهلي، وقد ذكره بعض النحاة. شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٨٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، ومحمد بن يوسف، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ) ٤/ ٢٠٣٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، وعبد القادر، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ) ٩/ ١٢٩.

بَاب الــمَفْعُولِ الــمُطْلَق: وَهُوَ مَصْدَر فَضله[١] بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، [٦/أ]

مُؤَكدٌ لعَامِلِه، أَوْ مُبَيِّنٌ لِنَوْعِه، أَوْ عَدَدِهِ، نَحْو: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً، فضرباً مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ وَاجِبُ النَّصْب.

بابُ الــمَفْعُول مِن أَجْلِهِ، وَهُوَ مَصْدَرُ فَضلة مُفْهِم عِلَّةٌ مُشَارِكٌ لعَامِلِه فِي الوَقْتِ، وَالفَاعِلِ نَحْو: جِئْتُ محبةً، وَقُمْتُ إجلالاً، وَهُوَ وَاجِبُ النَّصْب.

بَاب الْمَفْعُولِ فِيهِ:

وَهُوَ إمَّا ظَرْفُ زَمَانٍ، أَو مَكَانٍ، وَاجِبُ النَّصْب، مِثَالُهُ فِي ظَرْف الزَّمَانِ: صُمْت يَوْماً، فيوماً مَفْعُول فِيهِ لِوُقُوعِ الفِعْلِ وَهُوَ الصَّوْمُ، وَمِثَال وُقُوعِه ظَرْف مَكَانٍ جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ، وَخَلْفَ زَيْدٍ، وَيَمِينَ زَيْدٍ.

بَاب الــمَفْعُول مَعَه:

هُو فَضْلةٌ[٢] وَاقِعٌ بَعْدَ وَاو الــمُصَاحَبَة نَحْو: سِرْتُ وَالليل، وَنَحْو:

---

(١) المقصود بفضلة هنا: أن معنى الجملة تام بدونه، أي: أن ركني الجملة موجودان بدون المفعول المطلق، ولكنه يُذكر زيادة في التأكيد أو بيان النوع والعدد وغيرها من الأغراض التي يُذكر من أجلها.

(٢) الفضلات هي من قبيل المفعولات، فلا تنتصب إلا بالفعل أو ما جري مجراه. أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨/ ١٠١، وقد عرفه ابن هشام تعريف جامع مانع، وهو: اسم، فضلة، تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ: "سرت والطريق" و: "أنا سائر والنيل". أوضح المسالك، ابن هشام، ٢/ ٢١٠.

جَاء البَرْد وَالطَّيَالِسَة[١]، وَهُوَ وَاجِبُ النَّصْب[٢].

بَاب الــمَفْعُولِ بِهِ: وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، نَحْو: ضربتُ زيداً، وَأَكْرمْتُ زيداً، وَهُو

[٦/ب]

وَاجِبُ النَّصْب، وَمِنْه الــمَنْصُوبُ عَلَى الإِغْرَاءِ، وَالإِغْرَاء هُوَ: تَنْبِيــهُ الــمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيلْزمَهُ، نَحْو: الــمُرُوءَةَ، وَنَحْو النّجْدَةَ، وَهُــوَ مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ، التقدير: الزم النجدةَ، ومنه المنصوبُ على التحذير،

---

(١) ذكر أبو علي الفارسي هذا المثال مستشهدًا به على أن الواو فيه ليست للعطف، فقال: "وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها في نحو: جاء البردُ والطيالسةُ". التعليقة علــى كتــاب سيبويه، الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، (ط١، ١٤١٠هـ) ٤/ ٢٤٢.

(٢) ذكر ابن السراج أنه عمل الفعل في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى "مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع" وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعــدها إلا بمعنى "مع" ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض. فلما لم تكن مــن الحــروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلــى ما بعدها فعمل فيه. الأصول في النحو، ابن السراج، ١/ ٢٠٩.

ــ وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَة". وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعــل الــذي قبلــه بتوسُّط الواو. وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصــوب بتقــدير عامــل، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهمــا الــواو. وذهب أبو الحسن الأَخْفَش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئتُ مَعَه". الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١/ ٢٠٠.

ــ والذي يظهر لي أن الراجح أن الفعل هو الذي نصب المفعول به، لأنه لا حاجة لتقدير فعــل والفعل موجود، ثم إنه يفتقر في عمله إلى المفعول معه، أما الخلاف فضعيف لأنــه يحتــاج إلى تقدير، والأولى عدم التقدير.

وَالتَّحْذِير هُوَ: تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَكْرُوهٍ لِيَجْتَنِبَه، نَحْو: الأسدَ الأسدَ، وهو معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ، التقديرُ: احذر الأسدَ، وَمِنْه: المَنْصُوب عَلَى الاشْتِغَالِ، وَهُو: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ عاملٌ ناصبٌ لضميره، نَحْو: زَيْداً ضَرَبْتُه، فَضَرَبْتهُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالضَّمِير مَفْعُولٌ، وَزَيْدًا مَفْعُولٌ[1] مُقَدَّرٌ فَسَّرَه الْفِعْلُ المَذْكُورُ، فَالتَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.

بَابِ الاسْتِثْنَاءِ: إمَّا مُنْقَطِعٌ، وَهُو: أَلَّا يَكُونَ مِن جِنْسِ مَا قَبْلَهُ، نَحْو: قَامَ القَوْمُ إلَّا حِمَاراً، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَإمَّا مُتَّصِلٌ، وَهُوَ المخْرَجُ مِمَّا قَبْلَهُ، نَحْو: غادرَ الْقَوْمُ

[٧/أ]

إلَّا زَيْداً، فزيدًا مَنْصُوبٌ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، وَالتَام هُوَ أَنْ يَكُونَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا وَالمُوجبُ هُوَ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَه نَفْيٌ وَلَا مَا يُشْبِهُهُ[2].

بَابٌ الْحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَة، جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ الهَيْئَة نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ راكباً، وَحُكْمُه النَّصْب كَالْمِثَالِ المَذْكُورِ.

بَابٌ التَّمْيِيز: هُوَ اسْمٌ نَكِرَةٌ يَرْفَع إبْهَامَ الاسْمِ، وَهُوَ وَاقِعٌ بَعْد مَكِيلٍ أَو مَوْزُونٍ أَو مَمْسُوحٍ أَو غَيْر ذَلِكَ، وَهُوَ بِمَعْنَى من، وَحُكْمُه النَّصْب، مِثَال وُقُوعه بَعْدَ المَكِيل: عِنْدِي قفيزان بُرّاً، ومكوكان دَقِيقاً، وَمِثَالُه بَعْد المَوْزُون: عِنْدِي مَنَوَانِ سمناً، وَرِطْلَان عسلاً، وَمِثَالُه بَعْد الْمَمْسُوح: بَلَغَت أَرْضُنَا خَمْسِين، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَدْر رَاحَةٍ سَحَابًا.

---

(١) يوجد سقط، وتقدير الكلام: أن زيدًا مفعول لعامل مقدر، فكلمة عامل سقطت.

(٢) ينقسم الاستثناء إلى متصل ومنقطع، وتام ومفرغ، وفيه تفصيل طويل.

بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَالنَّكِرَة كُلُّ اسْمٍ

[٧/ب]

غَيْرُ مُعَيَّنٍ، نَحْوُ قَوْلِك رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَيَخْتَصّ بِدُخُولِ رُبَّ عَلَيْه، نَحْو: رُبَّ رَجُلٍ وَرُبّ امْرَأَةٍ، وَالْمَعَارِف سِتَّةٌ:

أَحَدُهَا: الضَّمِيرُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، نَحْو: أَنَا وَنَحْنُ أَو مُخَاطَب نَحْو أَنْتَ أَنْتِ، أَنْتُمَا، أنتم، أنتنَّ، أَو غَائِب، نَحْو: هُوَ هِيَ هُمَا هُم هنَّ، وَحُكْمُه الْبِنَاء.

الثَّانِي مِنْ الْمَعَارِفِ: العَلَمُ، وَهُو: مَا عُيِّنَ مسمّاه، نَحْو: زَيْدٌ وَعَمْرٌ، وَبَكْرٌ.

الثَّالث مِنْ الْمَعَارِفِ: أَسْمَاء الْإِشَارَةِ، وَالْإِشَارَة مَا دلَّتْ عَلَى حَاضِرٍ غَيْرِ مُتَكَلِّمٍ وَلَا مُخَاطِبٍ نَحْو: ذَا لِلْمُفْرَد الْمُذَكَّر وللمؤنثة الْمُفْرَدَة ذِي وذه وتي وتا وللمثنى ذَانِ وتَانِ رَفْعًا وَذَيْنِ وتَينِ نَصْباً وَجَرّاً، وَيُشَار لِلْجَمْع بأولاء، وَيُشَارُ لِلْمَكَانِ الْقَرِيب بِهُنَا أَوْ هَاهُنَا.

حُكْم أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ: الْبِنَاءُ، إلَّا الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنَّهُ مُعرَبٌ بِمَا يُعْرَبُ بِهِ الْمُثَنَّى(١).

الرَّابِعُ مِنْ الْمَعَارِفِ: الْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَة، وَالْمَوْصُولُ هُو: مَا افْتَقَرَ إلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ

(١) يقصد: هذان وهاتان فإنهما معربتان.

[٨/أ]

نَحْو: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، أَو الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ، وَالْعَائِد: ضَمِير يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُول فِي الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَة وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: جَاءَ الذِي قَامَ أَبُوهُ، وَاللَّذَان قَام أَبُوهُمَا، والَّذِينَ قَامَ أَبُوهُم.

وَالْمَوْصُولُ النَّصّ ثَمَانِيَةٌ: الَّذِي والتِي واللذَان وَاللَّتَان والذِين وَالوُلَاء[١] واللَّائِي واللّاتِي، وَهُوَ مَبْنِيٌّ إلا الْمُثَنَّى مِنْه مُعربٌ بِمَا يُعْرَبُ بِهِ الْمُثَنَّى.

الْخَامِسُ مِن الْمَعَارِفِ: الْمُعَرَّفُ بِأَلْ، نَحْو: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ وَالْمَرْأَةُ.

السَّادِسُ مِن الْمَعَارِفِ: النَّكِرَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَة تَعَرَّفْت، نَحْو: غُلَامِي وَغُلَام زيد، وَغُلَامُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، وَغُلَامُ هَذَا أَو غُلَام الْقَاضِي.

بابٌ الْإِضَافَة: ضَمُّ اسْمٍ إِلَى آخر مَعَ حَذْفِ التَّنْوِين مِن الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ مُفْرَدًا نَحْو: غُلَامُ زَيْدٍ، فَزيد مَجْرُورٌ بِإِضَافَة الْغُلَام إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِين مِن الْمُضَافِ.

[٨/ب]

وَهُوَ غُلَام، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ مُثَنّى أَوْ مَجْمُوعاً حُذِفَ مَا فِيهِمَا مِن النُّونِ، نَحْو: غُلَاما زَيْدٍ، وضاربوا[٢] عَمْرٍ، وَالْأَصْل قَبْلَ الْحَذْفِ: غُلَامَان وضاربون، فَحُذِفَت النُّونُ مِنْهُمَا لِلْإِضَافَة، وَحُكْم الْمُضَافِ إِلَيْهِ: الْجرّ، وَالْمُضَاف بِحَسَبِ الْعَامِلِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ مِن الرَّفْعِ أَو النَّصْب أَو الجرّ.

---

(١) هكذا كتبها المؤلف، ولعله يقصد: أولاء، أو هؤلاء.

(٢) كتب المؤلف الألف بعد الواو، وعند حذف النون من المضاف المجموع لا تُضاف الألف.

بابُ إعْمَالِ الْمَصْدَرِ: وَالْمَصْدَرُ هُوَ: اسْمٌ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، نَحْو: ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً، وَيُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ، وَيذكر الْمَفْعُولُ، نَحْو: قَوْله تَعَالَى: وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ[١] فَدفع مَصْدَرٌ أُضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ الِاسْمُ الْعَظِيم وَالنَّاسَ مَفْعُولٌ، وَمِثَالُ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَذِكر الْفَاعِلِ: كرِهت أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ زَيْدٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ خَاصٌّ بِالشِّعْرِ[٢].

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ: يَعْمَلُ عَمَلَ فِعلِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَو الِاسْتِقْبَال، وَاعْتَمَدَ عَلَى نَفْيٍ أَوْ

[٩/أ]

اسْتِفْهَام، نَحْو: مَا ضارِبٌ زيدٌ عَمْراً، وأَضارِبٌ زيدٌ عَمْراً، وكَذَا إِذَا وَقَعَ خبراً[٣]، نَحْو: زيدٌ ضاربٌ عبدهُ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ[٤].

---

(١) سورة البقرة: ٢٥١.

(٢) ذكر ابن يعيش أن إضافة المصدر إلى المفعول قبيح في الكلام ويُستحسن في الشعر، شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ه) ١/ ٤٣٤، وقال ابن هشام: الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل إنه ضرورة، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (بيروت، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م) ص٦٩٤.

(٣) مكتوبة في المخطوط (خيرًا) وأعتقد أنها (خبرًا).

(٤) كذلك يعمل اسم الفاعل عمل فعله بلا شرط ولا قيد إذا كان معرفًا (بأل) قال ابن يعيش:" يعمل عمل الفعل إذا كان منوّنًا، أو فيه الألف واللام، لأنّ التنوين مانعٌ من الإضافة، والألفُ واللام تُعاقِب الإضافةَ". شرح المفصل، ابن يعيش، ٤/ ٨٤، وذكر ابن هشام أن اسم الفاعل إذا كان صلة لـ(أل) عمل مطلقًا. أوضح المسالك، ابن هشام، ٣/ ١٩٤.

بَابُ النَّعْت: يَتْبَع مَتْبُوعه فِي رَفْعِهِ إن كَانَ مرفوعاً، وَفِي نَصْبِهِ إنْ كَانَ منصوباً، وَفِي جَرّه إن كَانَ مجروراً، نَحْو: جاء زَيْدٌ الْفَاضِلُ، فزيدٌ فَاعِلٌ، وَالْفَاضِل نَعْتُهُ، وَقَدْ تَبِعَهُ فِي رَفْعِهِ، وَمِثَالُ النَّصْب: رَأَيْت زَيْداً الْفَاضِلَ فَزيداً مَفْعُولٌ، وَالْفَاضِلَ نَعْتُه، وَمِثَال جَرّه: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ، فَزيدٍ مَجْرُورٌ، وَالْفَاضِلِ نَعْتُه، وَقَدْ تَبِعَهُ فِي جَرّه.

وَالنَّعْت يَتْبَع مَتْبُوعه فِي إفْرَادِهِ وَتَثْنِيَته وَجَمْعه، نَحْو: جَاء الزيدان الْفَاضِلَان، والزيدون الْفَاضِلُون، وَزَيْدٌ الْفَاضِلُ.

بَابُ التَّوْكِيد، وَهُوَ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي إعْرَابِهِ، نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أَوْ عَينُهُ، وجاءَ القومُ كُلُّهُمْ، وجاءَ القومُ أَجْمَعُون.

بَابُ عَطْفِ

[٩/ب]

البيان

الخاتمة

اتضح للباحث بعد تحقيق هذا المخطوط نقاط عدة أهمها:

١- أن المؤلف أراد أن يذكر أبواب النحو ونبذة يسيرة عن كل باب، ولم يتعمق في القضايا النحوية، ولا أدري هل المؤلف نحوي أم لا؟

٢- أنه أراد أن يكون هذا المخطوط للمبتدئين في النحو، وليس للمتخصصين.

٣- أن كل الشواهد التي ذكرها قد ذكرها النحاة قبله، فهذا يدل على اطلاعه بكتب النحو المتقدمة.

٤- اتضح للباحث من خلال تحقيق هذا المخطوط أن أبا حامد التلواني كان يميل مع المذهب البصري.

٥- أنه نقل عن بعض نحاة البصرة ووافقهم من خلال ذكر آرائهم دون غيرها، ودون تعليق عليها.

٦- أن أبا حامد التلواني خالف ترتيب ألفية ابن مالك، حيث بدأ بأنواع الكلمة، ثم الجملة الفعلية، ثم الجملة الاسمية، ثم المفاعيل، ثم التوابع.

٧- أغفل المؤلف اسم المفعول فلم يذكره بعد اسم الفاعل.

٨ـ اتضح للباحث أن هذا المخطوط من المخطوطات التي صنفت في النحو التعليمي.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨ه.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل، د.ط، ١٤٠٩ه.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ه.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٢٣ه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، عبد الله بن الحسين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ه.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف، دمشق، دار القلم، ١-٥، والباقي دار كنوز اشبيليا، ط١، د.ت.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، د.م، ط١، ١٤١٠ه.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ه.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨ه.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ه.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠ه.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، د.ت.
- كتاب اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.
- معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، د. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، بيروت، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي. عبد الرحمن، (مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت).

Bibliography

- **AL DHOU'A AL LAME'A LE AHAL ALQARN AL TASE'A, Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdul Rahman, Beirut, Al-Hayat Library publications, without edition, without date.**
- **AL JANA AL DANI FE HOROUF ALMAANI, AL-MURADI, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan, Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Edition 1, 1413.**
- **AL TAALIKAH ALA KITAB SIBAWAYH, Abu Ali Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, Edition 1, 1410.**
- **AL TABEEN AN MAZAHEB AL-NAHAWEEN ALBASREEN WA ALKUFYEEN, Al-Akbri, Abdullah bin Al-Hussein, Dar Al-Gharb Al-Islami, Edition 1, 1406.**
- **AL TAZIYEEL WA ALTAKMEEL FE SHARH KITAB AL-TASHEL, ABU HAYYAN, Muhammad bin Yusuf, Damascus, Dar Al-Qalam, 1-5, and the rest, Dar Kunuz Ishbilia, Edition 1, without date.**
- **AL-ENSAF FE MASAEL AL-KHELAF BAYN AL NAHAWEEN: the Basri and the Kufic, Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad, Al-Mataba Al-Asriyya, Edition 1, 1424.**
- **AL-OSOUL FE AL NAHW, Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad, Beirut, Al-Ressalah Foundation, without edition, without date.**
- **AMALI IBN AL-HAJEB, Ibn Al-Hajeb, Othman Ibn Omar, Jordan, Dar Ammar, Beirut, Dar Al-Jeel, without edition, 1409.**
- **AWDAH AL MASALEK ILA ALFIYAT IBN MALIK, Ibn Hisham, Abdullah Ibn Youssef, Saida, Beirut, Al-Maktaba al-Asriyya, without edition, 1423.**
- **HMA AL-HAWAA' FE SHARH JAM'A AL-JAWAM'A, Al-Suyuti. Abdel Rahman, (Egypt, Al Tawfiqia Library, without edition, without date).**

- **IRTESHAF AL-DHARB MEN LISAN AL ARAB, Abu Hayyan, Muhammad bin Youssef, Cairo, Al-Khanji Library, edition 1, 1418.**
- **KHAZANAT AL ADAB WA LOB LOBAB LISAN AL ARAB, Al-Baghdadi, Abdel Qader, Cairo, Al-Khanji Library, Edition 4, 1418.**
- **KITAB AL-LUMA' FE AL-ARABIA, Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Kuwait, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiah, 1972.**
- **MAANI AL-QUR'AN, Al-Far`, Yahya Bin Ziyad, Egypt, Dar Al-Masrya for Authoring and Translation, Edition 1, without date.**
- **MUGHNI AL-LABIB ANN KITAB AL-A'ARIB, Ibn Hisham, Abdullah bin Youssef, Beirut, Dar Al-Fikr, Edition 6, 1985.**
- **SHARH AL MUFASAL LE AL-ZAMAKHSHARI, Ibn Yaish, Yaish Bin Ali, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Edition 1, 1422.**
- **SHARH KITAB SIBAWAYH, Al Serafi, Abu Saeed Al-Hassan, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Edition 1, 2008.**
- **SHARH TASHEEL AL FOUAD, Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Hajar for printing, publishing, distribution and advertising, Edition 1, 1410.**

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٥٠٦٩
٢-	Abstract	٥٠٧٠
٣-	مقدمة المحقق	٥٠٧١
٤-	الفصل الأول: دراسة المخطوط ومؤلفه	٥٠٧٣
٥-	نبذة عن المؤلف:	٥٠٧٣
٦-	أهمية المخطوط:	٥٠٧٤
٧-	المنهج المتبع في التحقيق:	٥٠٧٤
٨-	طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية:	٥٠٧٥
٩-	وصفة نسخة المخطوط:	٥٠٧٦
١٠-	نماذج من المخطوط	٥٠٧٧
١١-	الفصل الثاني: تحقيق المخطوط	٥٠٨٠
١٢-	الخاتمة	٥٠٩٨
١٣-	المصادر والمراجع	٥٠٩٩
١٤-	Bibliography	٥١٠١
١٥-	فهرس الموضوعات	٥١٠٣

تم بحمد الله